

CD/PV.892
7 February 2002

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والتسعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد محمد توفيق (مصر)

الرئيس (الكلمة بالعربية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والتسعين بعد الثمانمائة لمؤتمر نزع

السلاح.

بدءاً أود أن أعرب عن تقديري لأحد زملائنا الموقرين، سفير نيوزيلندا لدى المؤتمر، كلايف بيرسون، الذي أنهى فترة خدمته ممثلاً لبلده لدى مؤتمر نزع السلاح مؤخراً.

لقد انضم السفير بيرسون إلى مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٧ حيث مثل بلده بمهارات دبلوماسية فائقة. وقد كان لتمسكه الكبير بالعمل الجاد على تسوية الموضوعات المتعلقة على جدول أعمال المؤتمر أثر طيب أقر به الجميع. وسوف نذكره على وجه الخصوص للدور المحوري الذي قام به من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات العملية من أجل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ولقد كان لي شخصياً شرف العمل والتنسيق مع السفير بيرسون في أكثر من محفل حيث تنتمي دولتنا إلى مجموعة من الدول ذات الاهتمام الخاص بقضايا نزع السلاح النووي. وأستطيع أن أعرب عن تقديري العميق لما بذله من جهد واضح وما أبداه من قدرات رفيعة.

لقد ترك السفير بيرسون بصمة واضحة على مسيرة نزع السلاح. فبالإنابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي أود أن أتمنى للسفير بيرسون كل النجاح والسعادة مستقبلاً. كما أود أن أعرب عن الترحيب الحار بممثل نيوزيلندا الدائم السفير تيم كولي، وأود أن أعرب له عن تعاوننا الكامل معه في أداء مهامه.

لدي الآن على قائمة المتحدثين اليوم السفير هُو من الصين، والسفير براوتشر من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والسفير ويستدال من كندا، والسفير جافيتس من الولايات المتحدة الأمريكية، والسيدة آنا ليند وزيرة خارجية السويد.

أعطي الكلمة الآن للسيد سفير الصين هُو.

السيد هُو (الصين) (الكلمة بالصينية): اسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، بأن أهنتكم، بالنيابة عن

الوفد الصيني على توليكم الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٢، وأن أعرب عن تقديري لما تبذلونه من جهود دؤوبة للإسراع ببدء أعمال المؤتمر الموضوعية في القريب العاجل. وآمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، في ظل توجيهاتكم، من فتح صفحة جديدة تقوم على أساس سليم، في هذه المرحلة المبكرة من السنة. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لتقديم أصدق مشاعر الشكر للسفير روبرتو بيتانكورت رواليس على الإسهام القيم الذي قدمه خلال رئاسته للمؤتمر.

ولما كان مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح، فإنه يعد بمثابة مقياس لحالة البيئة السياسية والأمنية على الصعيد الدولي. ولهذه البيئة بدورها تأثير مباشر على أعمال المؤتمر وتقدمه. ولا نخذعنا أنفسنا، فعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على النطاق الدولي تواجه حالياً وضعاً خطيراً، وتتصدى لصعوبات هائلة. فهي معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي سلّم المجتمع الدولي في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ بأنها حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي، في سبيلها إلى الإلغاء والإبطال. كما أن المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي استغرقت سبع سنوات، قد ذهبت هباء، فأوقف الفريق المخصص لها أعماله وأصبح مصيره مهدداً. ثم إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد رُفضت، وتضاءلت آفاقها المستقبلية، بل وأصبح احتمال استئناف التجارب النووية قائماً. وكان لكل هذا، بلا شك، أثر سلبي على الثقة المتبادلة بين الدول وعلى الاطمئنان بوجه عام إلى الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وانطلاقاً مما تقدم، أصبحنا مقتنعين تماماً بضرورة قيام مؤتمر نزع السلاح بمعالجة القضايا الأساسية المتمثلة في وضع ودور النظام القانوني القائم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ والاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي؛ وأفضل الوسائل لإرساء استقرار استراتيجي عالمي والمحافظة عليه. ولا شك في أن هذا سيساعد على توجيه المؤتمر نحو بدء أعماله الموضوعية في المستقبل.

إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ليسا حكراً على مجرد حفنة من الدول؛ فمعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف تُبرم من خلال مفاوضات بين عدد كبير جداً من الدول، ومن ثم، فهي تجسد الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي. وبفضل الجهود التي بُذلت في العقود الماضية على نطاق عالمي، وُضع نظام قانوني شامل نسبياً لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي، وهو نظام يشمل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأنواعاً معينة من الأسلحة التقليدية. ثم إن المعاهدات التي أُبرمت أثناء فترة الحرب الباردة، كمعاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، والمعاهدات التي أُبرمت بعد الحرب الباردة، كاتفاق الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تعبر كلها عن سعي البشرية الحثيث إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. أصبح هذا النظام القانوني إذن عنصراً أساسياً لهيكل الأمن الجماعي العالمي الذي يتمحور حول الأمم المتحدة، كما أصبح يؤدي دوراً حيوياً في حفظ الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وينبغي الحفاظ على هذا الدور والاستمرار في تعزيزه.

غير أن هذا النظام القانوني يواجه الآن تحديات غير مسبوقة، من أبرزها المحاولات الرامية إلى الاستعاضة عن التعاون الدولي بإجراءات انفرادية، واعتماد نهج يقوم على المصالح السياسية تجاه الصكوك القانونية الدولية، في صالح "الأمن المطلق" لبلد واحد. ونتيجة ذلك أننا نشاهد تطورات مثل إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي تشكل حجر الزاوية الرئيسي للاستقرار الاستراتيجي الدولي؛ والسعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية، وتطبيق المعايير المزدوجة في قضايا عدم الانتشار؛ واعتماد أحد البلدان لموقف متشدد تجاه البلدان الأخرى في مسألة الامتثال للمعاهدات، مع تساهله مع نفسه إلى درجة سن تشريعات داخلية تضرب عرض الحائط بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية؛ والإصرار أثناء المفاوضات على سرعة إبرام معاهدة ذات نظام تحقق متشدد للغاية، ثم إدارة الظاهر للمعاهدة عند إبرامها، ورفض التصديق عليها رفضاً قاطعاً. وما كان من هذه الإجراءات كلها إلا أن نالت من مكانة وحياد المعاهدات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، فضلاً عن زعزعة الثقة بين الدول.

وفي ضوء هذا الوضع الجديد، فإن المجتمع الدولي يتشارك في المسؤولية عن الحفاظ على نزاهة وحجية نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، حيث إن لهذا النظام أهمية حيوية لصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للبلدان أن تعمل سوية على الحفاظ على النظام وتعزيزه بروح من التعاون لا المواجهة، وبتطبيق معيار موحد بدلاً من المعايير المزدوجة بل والمتعددة، وبالالتزام الاتساق في اعتماد سياساتها ومواقفها ذات الصلة. وسيتضح أن أي سلوك يسعى إلى تفويض هذا النظام القانوني يتسم بقصر النظر، ولن يكون له من أثر سوى المزيد من التشكيك في الحالة الأمنية الدولية وعدم القدرة على التنبؤ بها.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بعد الإعلان عن الانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، أكد رئيس الصين، جيانغ زيمين، للرئيس بوتين والرئيس بوش على مدى ضرورة المحافظة، في ظل الحالة الراهنة، على نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، وأكد أن الصين على استعداد هي وبقية العالم على مواصلة جهودها الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وسيظل وفدي يرتكز في جهوده إلى هذا الموقف المعلن.

وعلى مدى السنتين الماضيتين، وأمام تزايد الاتجاهات السلبية في الشؤون الدولية، كرر الوفد الصيني تأكيده على أن مساعي تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي أصبحت تمر الآن بمفترق طرق خطير. ولا بد لنا، في مواجهة هذا الوضع الخطير، من أن نفكر ملياً في المسار المقبل الذي ينبغي أن تسلكه عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ونرى أن المسار والأهداف المقبلة لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أن تكون كالتالي: الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي؛ وتوطيد وتطوير وتعزيز نظام المعاهدات القائم في ميدان تحديد الأسلحة ونزع

السلاح؛ ومنع إدخال الأسلحة أو نظم الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ والحظر التام والتدمير الكامل لكافة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ وعدم انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها.

ويجب استيفاء اشتراطات أساسية معينة لبلوغ الأهداف المحددة أعلاه. أولاً، ينبغي وضع مفهوم جديد للأمن يستند إلى الثقة المتبادلة والمساواة والتعاون. يجب إذن نبذ التفكير بعقلية الحرب الباردة وسياسة القوة، وينبغي تسوية التزايدات بين الدول من خلال الحوار والتعاون. فترع السلاح يهدف إلى تعزيز الأمن، ويجب أن يتمتع الجميع بهذا الأمن، دون استثناء. إذ لا يمكن أن يعم الهدوء العالم بأسره مادامت الغالبية العظمى من البلدان السنامية محرومة من الأمن. وثانياً، ينبغي بذل جهود لتعزيز التعاون في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نطاق عالمي، وليس لإضعافه؛ ينبغي إذن تجنب النهج الانفرادية والقائمة على النفعية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولا ينبغي استغلال تحديد الأسلحة ونزع السلاح كأداة تتحكم بها البلدان القوية في مصائر الصغار والضعفاء، أو كوسيلة يطور بها أحد البلدان بنيته العسكرية بما يكسبه تفوقاً أحادياً. كما لا ينبغي أن يُسمح لأي بلد بضمان أمنه المطلق على حساب أمن الآخرين. وإذا كان التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن هذه النقاط الأساسية ممكناً، فمن الممكن أيضاً استعادة الثقة بين الدول واطمئنانها لبعضها واستعدادها للعمل سوياً، كما يمكن إعادة تغيير مسار عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي من الطريق المسدود الذي تقف أمامه حالياً إلى الطريق الصحيح.

ومع تطور الحالة الأمنية الدولية، وتزايد عدد التهديدات غير التقليدية من مختلف المصادر، يحتاج النظام الدولي القائم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى مزيد من التعزيز والتطوير. ولا يمكن القضاء على الإرهاب، ذلك العدو المشترك الذي يهدد أمن جميع البلدان، إلا من خلال التعاون الجماعي والمتعدد الأطراف. وما من شك في أن التطور السوي للجهود المبذولة في سبيل تحديد الأسلحة ونزع السلاح سيسهم في الحرب العالمية ضد الإرهاب. غير أن هذه الجهود تتطلب أيضاً تعاوناً متعدد الأطراف، حيث يتمثل هدفها في ضمان الأمن الجماعي. ونحن مؤمنون بضرورة استمرار عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نطاق دولي في التركيز على التفاوض والتنفيذ المتقن للمعاهدات الملزمة قانوناً. وينبغي ضمان إمكانية التحقق من تنفيذ هذه المعاهدات، وينبغي تجهيزها، إلى جانب عناصرها الأساسية، بآليات تعالج عدم الامتثال. فكل ما يمكن أن يؤدي إليه إصدار الدول لبيانات انفرادية طوعية الطابع هو اعتبار هذه البيانات تدبيراً مكماً لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي ساعدت على تثبيت التوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين لما يقرب من ٣٠ عاماً، ستلغى قريباً. وتتمثل القضية التي ينبغي التصدي لها الآن على نحو الاستعجال في كيفية تحقيق التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين والحفاظ عليهما في ظل هذه الظروف الجديدة. وتكتسب المبادئ والتدابير التالية، في رأينا، أهمية حيوية، وهي:

- ينبغي وضع إطار مستدام للاستقرار الاستراتيجي، يستند إلى الآليات القانونية الدولية، كما ينبغي العمل على استمراره؛
- وينبغي للمفاوضات الدائرة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الإطار الاستراتيجي الجديد أن تأخذ في الحسبان مصالح كل دولة وأن تهدف إلى ضمان الأمن العام. وينبغي أن تتصدى هذه المفاوضات للمخاوف الأمنية لجميع البلدان، وينبغي أن تتسم بالانفتاح والشفافية؛
- وينبغي للقوى النووية الكبرى أن تجري تخفيضات إضافية في ترساناتها النووية الضخمة. وينبغي أن تكون هذه التخفيضات قابلة للتحقق وألا يجوز الرجوع فيها كما ينبغي إنجازها من خلال صكوك قانونية ملزمة؛
- وينبغي احترام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تهدف إلى التشجيع على نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، كما ينبغي التصديق عليها وإدخالها حيز النفاذ؛
- وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستمر في الوفاء بالتزاماتها بالكف عن تصويب أسلحة كل منها إلى الآخر. كما ينبغي التخلي عن "سياسة الاستخدام الأولي" كاستراتيجية نووية للردع؛
- وينبغي اتخاذ تدابير للحيلولة دون تحويل اتجاه سباق التسلح إلى تسليح الفضاء الخارجي.

والآن، وقد أتمرت معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وتتسارع خطى الجهود الرامية إلى استحداث نظم للدفاع ضد القذائف وأسلحة الفضاء الخارجي، يتزايد الخطر من تسليح الفضاء الخارجي. وانطلاقاً مما تقدم، نرى أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٦ / ٢٣، لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تكلف بمهمة التفاوض وإعداد صك قانوني دولي في هذه المسألة في أقرب فرصة. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت الصين ورقة عمل معنونة "عناصر ممكنة للصك القانوني الدولي المقبل المتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي" صدرت في الوثيقة CD/1645. ونحن على استعداد للاستماع إلى تعليقات ومقترحات كافة الجوانب بروح تتسم بالمرونة والتفتح. وفيما يتعلق بمهمة اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، قدم وفدي ورقة عن الموضوع نشرت في الوثيقة CD/1576. وسنواصل أيضاً تأييدنا لمشروع المهام التي ستكلف بها هذه اللجنة، اللذين تقدم بهما مجموعة الـ ٢١ ووفد الاتحاد الروسي والواردين في الوثيقتين CD/1570 و CD/1644 على التوالي. ونأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، على

هذا الأساس، من استئناف أعماله الموضوعية دون مزيد من التأخير، ويشمل ذلك الشروع في مفاوضات بشأن القضايا المهمة لتزعم السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر السيد السفير ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسيد ديفيد براوتشر، سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

السيد براوتشر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية): السيد الرئيس، دعني أغتنم هذه الفرصة، وأنا أدلي بأول بيان لي أمام مؤتمر نزع السلاح، لتهنئتك على توليكم رئاسة المؤتمر. ولن أثقل عليكم بالتشديد على المسؤولية الملقاة على عاتقكم كرئيس للمؤتمر، ولكنني أؤكد دعم وفد المملكة المتحدة لكم في تحمل ذلك العبء، واستعدادي الشخصي للمساعدة بكل ما أملك فيما تبذلونه من جهود لكي تخطو أعمالنا خطوات إلى الأمام.

ودعني أيضاً أشكر زملائي في المؤتمر على روح الوثام والتعاون التي شاهدتها منهم منذ وصولي إلى جنيف.

فقبل وصولي إلى جنيف في العام الماضي، كانت آخر مرة شاركت فيها في قضايا نزع السلاح في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، في وقت كنا لم نزل فيه منغمسين في صراعات ولتت، تركت بصماتها على الكثير مما عُده من المفاوضات الدولية أثناء الحرب الباردة. وقد كان هذا هو ما يدور في ذهني حينما قلت في أول تقرير لي إلى لندن كسفير مسؤول عن نزع السلاح هنا إنني شاهدت بعض التحسينات المهمة على ساحة نزع السلاح. ويعلم الكثيرون غيري في هذه الغرفة قيمة اتفاق الأسلحة الكيميائية، وتمديد معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتاوا، على سبيل الذكر لا الحصر، لأننا نتذكر أوقاتاً كانت تبدو فيها بعيدة المنال. وقد كان لمؤتمر نزع السلاح إسهامه في إحراز هذا التقدم المهم، كما أسهم في غيره من الإنجازات في أوائل ومنتصف التسعينات من القرن الماضي. وأنا سعيد لأن المملكة المتحدة استطاعت أيضاً أن تستغل التغيرات التاريخية التي حدثت في التسعينات لإحراز بعض التقدم الحقيقي في مجال نزع السلاح. ويعني قيامنا بتخفيضات من طرف واحد منذ نهاية الحرب الباردة أن طاقة المتفجرات المحتملة للرؤوس النووية التي تملكها بريطانيا والمستعدة للعمل قد انخفضت بأكثر من ٧٠ في المائة.

وكما قال جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني، في خطاب ألقاه أمس عن هذا الموضوع، فإن تحديد الأسلحة "كان واحداً من النجاحات الباهرة التي تحققت للسياسة الدولية" في السنوات الخمسين الأخيرة. ولكن بعد إحراز كل هذا التقدم المهم، بات المجتمع الدولي مهدداً بالوقوف مرة أخرى في مأزق. وقد شهدت الأشهر الإثني عشر الأخيرة بعض النجاح، إذا ما نظر المرء إلى الاتفاق على برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة

والنتائج الجيدة التي أحرزناها في نهاية مؤتمر استعراض اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية الأسلحة اللانسانية). ولكننا نتذكر السنة الماضية أكثر ما نتذكرها لما لقيناه فيها من خيبة أمل، ويشمل ذلك عدم قدرة الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية على الاتفاق على تدابير تعزز ذلك النظام. كما أننا نتذكر إخفاقنا هنا، في مؤتمر نزع السلاح، وللسنة الثالثة على التوالي، في الاتفاق على برنامج عمل. فرغم التقدم على مسار تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، الذي بلغ ما بلغ في العقد الماضي، أضحى يتراجع في تلك السنوات الثلاث الأخيرة. وإننا لفي حاجة ماسة إلى إعطاء دفعة جديدة لأعمالنا هنا وبصورة أعم.

وعلينا قبل كل شيء ألا نضيع بعض الإنجازات والاتفاقات التي اجتهد من سبقونا أيما اجتهاد لتحقيقها. فقد صار العالم اليوم مكاناً أكثر خطورة عما كان عليه أثناء الحرب الباردة وقلت القدرة على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيه لأسباب عديدة. فاحتمال استعمال أسلحة الدمار الشامل أصبح الآن تهديداً حقيقياً للمدنيين أكثر مما كانت عليه الحال من قبل، وهذه المعلومة تسهم في إحساس الناس بالخطر وبما ينطوي عليه الصراع من مخاطر.

وقد كان من حسن طالع من سبقني في منصبني أن جلس حيثما تجلسون الآن عندما اعتمد مؤتمر نزع السلاح للمرة الأخيرة برنامج عمل في عام ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين والمؤتمر لا يؤدي أي عمل موضوعي. وذلك يعني، بحساباتي، أن سفراء البلدان الممثلة هنا اجتمعت في هذه الغرفة أكثر من ٧٠ مرة، وعجزوا في كل مرة منها عن إيجاد مخرج من هذا المأزق المستمر. ولم يستخدموا المرافق المتاحة لهم من الأمم المتحدة لأكثر من ٢٠٠٠ ساعة من المفاوضات. ولا عجب إذن من وجود ميل إلى إبقاء مبادرات تحديد الأسلحة خارج مؤتمر نزع السلاح أو إخراجها منه.

كما أن آثار ذلك ليست مقصورة على مؤتمر نزع السلاح. ففي نيسان/أبريل، أثناء الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستحدث اللجنة عن تنفيذ تلك المعاهدة. وإنه لما يصيب بحبيبة الأمل ألا يكون مؤتمر نزع السلاح قد استجاب حتى الآن للنداء الذي جاء في مؤتمر الاستعراض الأول لمعاهدة عدم الانتشار، والذي يطالب ببدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي خطوة بالغة الضرورة للتقدم على طريق نزع السلاح. وهذا على الرغم من وجود توافق دولي في الآراء منذ أكثر من ست سنوات بشأن ولاية تفاوضية لإعداد هذه المعاهدة. وقد أكد جاك سترو في خطابه أمس تأييد المملكة المتحدة القوي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وعزمنا على أن يتغلب مؤتمر نزع السلاح على العقبات وأن يكمل المسيرة.

وعلى مدى الإثني عشر شهرا الماضية، حظيت مقترحات أموريم باهتمام المؤتمر بوصفها أفضل فرصة لبدء العمل. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٠، لم يظهر شيء أفضل منها، كما لا يبدو أن شيئاً أفضل منها يلوح في الأفق.

وبالفعل، ليست هناك حاجة إلى ما هو أفضل منها، في رأي بلدي، حيث إن مقترحات أموريم تحمي المصالح الحيوية لكل بلد عضو في هذا المؤتمر. ومن البديهي أن تختلف الآراء بشأنها، لا سيما فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي إجراء مفاوضات بشأن إعداد معاهدة عن الفضاء الخارجي أم لا. ولكن أفضل السبل للتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن يتمثل في بدء النقاش عنها، على أن يتم ذلك النقاش في لجنة مخصصة، كما تتيح ذلك مقترحات أموريم. والمملكة المتحدة حريصة على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح العمل في برنامج عمله بكامله.

وقد أشار جاك سترو في البيان الذي أدلى به أمس إلى خيبة الأمل التي عمت بعض المناطق "لكون انتشار أسلحة الدمار الشامل آت لا محالة، ولأن أملنا الوحيد يكمن في الردع والدفاع، بل وفي الرد العسكري كملاذ أخير". وأقر جاك سترو حقيقة مفادها أن "الانتشار مستمر غالباً في دول ترفض معايير اللياقة المعترف بها دولياً، وهذا يعني أنه لا يمكننا تحمل تبعات اعتبار الهيكل القائم لطرائق تحديد الأسلحة هيكلًا شاملاً". فكل عصر جديد وتحدٍ جديد يفرض استجابة جديدة. ولكن الاستجابات الجديدة لا تجعل سابقاتها عديمة القيمة. والمملكة المتحدة تضطلع بدور نشط في المفاوضات المتعلقة باتفاقات تحديد الأسلحة وفي تنفيذها. وسنستمر في ذلك في ميادين غاية في التنوع كتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والمفاوضات المقبلة المتعلقة بمخلفات الحرب المتفجرة، والأعمال المستمرة التي تجريها اللجنة التحضيرية لإنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعديد من القضايا الأخرى.

إن الأعمال التي أجراها مؤتمر نزع السلاح وهذه المؤسسات الأخرى جعلت العالم يتمتع بمزيد من الأمان. وقد عقدت العزم على أن أعمل على أن يظل مؤتمر نزع السلاح يضطلع بأنشطته ويعمل على التعجيل بتحقيق نزع السلاح. فقد صار المؤتمر حالياً بمثابة معقل للمماطلة وعدم النشاط، وعلينا أن نعمل سوياً على تحويله إلى محرك فعال للتقدم والإنجاز الحقيقي.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على بيانه، وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. أود أن أعلق الجلسة العامة في هذه المرحلة من أجل الترحيب بوزيرة خارجية السويد ومرافقتها إلى قاعة المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠

الرئيس (الكلمة بالعربية): أعلن استئناف الجلسة العامة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا السفير كريستوفر ويستدل.

السيد ويستدال (كندا): بالنظر إلى ما تتمتعون به يا سيادة الرئيس من خبرة مشهود بها ومن طاقة وفعالية ومن التزام على الصعيدين المهني والوطني إزاء أهداف مؤتمرنا، يسعدني فعلاً أن أهنئكم على توليكم الرئاسة واضطلاعكم بها إلى اليوم. وبوسعكم الاعتماد على تأييد كندا لكم. ولسوف نبذل قصارنا للمساعدة في البحث عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل ذي قيمة في مجال عدم الانتشار المتعدد الأطراف وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ولتكن مطمئناً يا سيادة الرئيس إلى أن تذكرنا للجهود التي بذلناها حين كنا في مكانكم في العام الماضي يجعلنا على علم تام بآمالكم، أو بمدى شعوركم شخصياً بالمسؤولية تجاه عدم قيامنا بأي نشاط، في حالة استمرار الرؤى والمواقف الأمنية مجتمعة لكبار أصحاب المصلحة في منع التوصل إلى موقف متعدد الأطراف يقوم على الوثام والإرادة السياسية، والتعليمات المحددة التي نحتاج، نحن الوفود، إلى التمكن من العمل على أساسها هنا.

لقد كانت الأشهر التي مرت منذ التقينا للمرة الأخيرة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مليئة بالأحداث في مجالنا ومليئة بالتبعات التي نعمل جاهدين على فهمها. وبعضها لا يخفى على أحد. ونقول بادئ ذي بدء إن قوة الهجوم المدمرة على برججي مركز التجارة العالمي كانت تعادل أقل من ١٠٠٠ طن من ال تي. إن. تي (بدون صدور إشعاعات) جعلتنا نعمق التزامنا بتزع السلاح النووي بتذكيرنا بما يمكن أن تسفر عنه من دمار بشع آلاف الآلاف من أطنان الطاقة الحرارية النووية.

ثانياً، فقد سارعت الهجمات، إلى جانب ما ثبت بعدها من قيام الإرهابيين بمحاولة استخدام الأنتراكس، وأنهم سيستخدمونه بالفعل، هو وغيره من وسائل، بإظهار أولوية عاجلة لعدم انتشار المواد المستخدمة في كافة أسلحة الدمار الشامل وتأمين هذه المواد.

كما أن هذه الاعتداءات استثارت، بالطبع، الولايات المتحدة التي انبرت للدفاع عن نفسها بقوة وفعالية، مع حصولها على دعم سياسي مكثف من حلفائها وشركائها ومن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي. وأما عن التهديد الأعم باستخدام أسلحة الدمار الشامل، فما كان بوسع الرئيس بوش أن يكون أوضح مما كان عليه حين خاطب حالة الاتحاد قائلاً: "إن الولايات المتحدة لن تسمح لأكثر النظم خطورة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة دماراً في العالم".

السيد الرئيس، لقد كانت الصدمة التي أصابت أرواحنا على نفس القدر من الشدة، فأثارت موجة عارمة من الصخب، كما أثارت على مستوى العالم أحاسيس قوية بالتعاطف والضعف والتضامن، ثبتت أقدام التحالف الواسع ضد الإرهاب وعززت أواصر صداقة تاريخية جديدة في العلاقات بين القوى العظمى.

ويأتي أخيراً في ذيل هذه القائمة القصيرة الخطر المحدق باستخدام الإرهاب لأسلحة الدمار الشامل، ومدى اتساع التعاون الدولي وتعمقه، حيث إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ذكرتنا بأن ما من بلد، أياً كان ضعفه أو سوء تنظيمه، وأياً كانت قوته وطاقته، يعيش وحده على هذا الكوكب. فكلنا سواء في هذا الموقف، ومصائرنا مترابطة. ونقلول باللغة التي استخدمتها اللجنة الأولى في الخريف الماضي إن تعدد الأطراف مبدأ رئيسي من مبادئ الأمن الدولي.

والأمر كذلك من الناحية النظرية. فالواقع أن وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، جايناثا دانابالا، قام في دراسة أجراها مؤخراً في مجالنا، بوصف ما أسماه "أنقاض مساعي نزع السلاح المتعدد الأطراف"، معرباً عن رثائه لها. فمن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والكفاح من أجل منح كامل القوى القانونية كما تنص عليه من حظر للتجارب النووية، إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وفشل المفاوضات المتعلقة ببروتوكولها، وخروج مؤتمر الاستعراض الأخير الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي عن مساره؛ ومن آفاق الوفاء بالخطوات الـ ١٣ لمعاهدة عدم الانتشار بحثاً عن إطار استراتيجي لما بعد معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والسياق الذي يمكن من خلاله التعاون (ويا حبذا الشفافية وعدم جواز الرجوع) في تخفيض الترسانات الاستراتيجية؛ ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تحيط بها المصاعب إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تعاني من الافتقار الشديد إلى السيولة، يعم الإحساس بوجود أزمة في هذا الميدان. ويعزى جزء من هذا الإحساس، وهو مظهر من مظاهره لا سبب من أسبابه (نظراً لأننا لا نخط تعليماتنا بأنفسنا)، إلى توقفنا عن العمل.

واستناداً إلى ما تقدم، أود الآن أن أستعرض عدة أبعاد من أزماتنا والشروط التي لا غنى عنها لتفعيل هذا المؤتمر، بما في ذلك الرؤية التي نحتاج إلى هيمنتها على العالم إذا ما قيضت العودة إلى العمل هنا.

وأول ما أبدأ به هو بُعد نقدي، جرت العادة على غض الطرف عنه، لصكوك عدم الانتشار، وعلى رأسها معاهدة عدم الانتشار، وهو مدى مصداقية الالتزام بترع السلاح. إذ لا يمكن قبول التمييز الذي يشكل جزءاً أساسياً من معاهدة عدم الانتشار إلا في سياق أوسع من الالتزام المتناسك والتقدم الصادق في سبيل نزع السلاح. فلا وجود لمعاهدة عدم الانتشار بدون المادة السادسة، وستفقد المعاهدة قيمتها القابلة للتطور في حالة عدم إعمالها هذه المادة على مدى فترة من الزمن. ولربما كان في النسيان ما يريح، ولكن معاهدة عدم الانتشار، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح، أمور يرتبط كل منها بالآخر بالنسبة للأسس الصلبة التي نركن إليها. وأياً كانت دلائل ذلك من حيث الأعداد والتواريخ الدقيقة، فهو، لا بد، يشير إلى رؤية لعالم خالٍ من الترسانات القادرة على إبادة الجنس البشري، كما عليه أن يشير إلى تقدم صادق نحو تحقيق ذلك الهدف. ولهذا السبب رحبت كندا بالتخفيضات الاستراتيجية الجارية والمنتظرة في الولايات المتحدة وروسيا.

وأعتقد أن وكيل الأمين العام، دانابالا، كان يشير إلى هذه الحقيقة نفسها بشأن عدم الانتشار في خطابه الأخير أمام رابطة تحديد الأسلحة في واشنطن، حين أكد أن التعاون المتعدد الأطراف في مجالنا يجب أن يكون عالمياً وغير تمييزي، وأن يكون كذلك عادلاً ومنصفاً، حتى تكتب له فرص النجاح على المدى البعيد.

وليس عدم الانتشار عملية بلا ثمن، ولكنه ثمن مجز تماماً. ولا يمكن لوضع تطبّق فيه قاعدة على البعض وقاعدة أخرى على غيرهم أن يستمر طويلاً. وهذه حقيقة نعها جميعاً في أوطاننا ومجتمعاتنا. إنها القيمة المتمثلة في المساواة أمام القانون، وهي تشكل، بالطبع، بعداً أساسياً للاستمرارية السياسية.

السيد الرئيس، رغم أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لا تشكل فشلاً لتحديد الأسلحة، فإن البعد البارز الثاني للأزمة الراهنة في مجالنا هو، بالطبع، عدم الامتثال. فالحقيقة هي أن البعض يعتاد تجاهل قيمة المواثيق المتعددة الأطراف بذريعة احتيال بعض الأطراف عليها. وأنا أرى في هذه الحجة التي كثيراً ما تقدم بطريقة شبه عفوية حجة واهية. إذ تنقصها الدقة. فنحن لا نُسقط القانون عندما ينتهك. بل نعمل جاهدين حين يحدث ذلك، وهذا لأنه يحدث فعلاً، على تعزيره.

وعندما نجد قوانين أساسية تتجاوز نطاق سلطتنا في مجال الإنفاذ المتعدد الأطراف، كما هي الحال الآن، وعندما نجد أن علينا الاعتماد، بدلا من ذلك، على السلطة الوطنية المعززة دولياً، فينبغي ألا نبتعد عن هذه القوانين الأساسية المناهضة لأسلحة الدمار الشامل وأن نكافح من أجل إنفاذها. بل والأهم من ذلك هو أنه ينبغي التصدي لهذه الحاجة التاريخية الملحة بسرعة وعزيمة.

ولنكن صرحاء تجاه عملنا في مجال الامتثال والإنفاذ المتعددي الأطراف فنقول: إننا لم نكن نحاول مؤخرًا بالقدر الكافي من القوة، أو قُل من الفعالية، لتعزيز مختلف أحكام معاهداتنا المتعلقة بالرصد والإنفاذ، والترويج لقبولها على نطاق عالمي، وضمان مدها بالموارد اللازمة لها. فحظر التجارب غير نافذ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعانيان من قصور في التمويل، واتفاقية الأسلحة البيولوجية لا حول لها ولا قوة. فإننا لم نطأ بعد أعتاب الإمكانيات الهائلة التي تتيحها عملية التحقق، وإنما بدأنا الاستفادة من تكنولوجيات جديدة قوية متاحة للإنفاذ.

وفي هذه الأيام، حين نفكر في نطاق تكنولوجياتنا الجديدة ومداهها، ونشهد ما تشكله نظم الأسلحة الواسعة النطاق والمتكاملة تكاملاً شاملاً من قوة لم يسبق لها مثيل، وحين نفكر فيما يمكن أن يترتب على المضي في تطويرها من آثار، ينبغي ألا نغفل قوة عظمى غيرها، ألا وهي قوة التقدم البشري المتاحة من خلال المساءلة المتسمة بالشفافية. فهي محرك قديم لتقدم البشر، يجعل الأطراف ملتزمة بكلمتها التي تعهدت فيها للعالم أجمع بأن يرى الإصلاح وتغييراً في الأمور، ويحشد ما هو من قبيل الاحتمال أو الحقيقة في الكشف عن الحقائق أو إلحاق

العار لتحفيز ذلك الإصلاح وتغيير الأمور. وينبغي أن نتذكر أن الدوام مع تعزيز المساءلة كان أساس تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ إلى ما لا نهاية. كما سيجري أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في نيسان/أبريل بحث كيفية تعميق المساءلة، من خلال وسائل ربما شملت تعزيز الإبلاغ، وسيتم ذلك أيضاً فيما بعد، أثناء الاستعراضات الحيوية للمعاهدة.

ولقد استمعت أثناء النقاش الأخير حول وسائل عدم الانتشار إلى نبد نظم وتدابير مقترحة للإنفاذ بحجة عدم تمكنها بنفسها من توفير الأمن بطريقة مضمونة. دعوني إذن أدحض هذه الحجّة الواهية. لم يسبق لعاقل أن قال إن هذه التدابير المتعددة الأطراف كافية في حد ذاتها. بل إن لكل واحدة منها قيمتها، وتزايد فعاليتها تدريجياً بإضافة كل منها إلى الأخرى؛ وهي أساسية، ولا بد لنا من تعزيزها، ولكن اعترافنا بعدم كفايتها بعدُ وبعدم وصولها بعدُ إلى مستوى الفعالية المرجو، مسألة تتضح تماماً من تأييدنا لاتخاذ تدابير إضافية تتراوح بين مراقبة التصدير واتخاذ إجراءات عسكرية ضد الإرهاب إذا اقتضى الأمر وكلما احتجنا إلى ذلك. وبعبارة أخرى، لقد أصبحنا نملك بالفعل ما يمكن تسميته بـ "التعدد وما زاد عليه" مع وجود معاهدة عدم الانتشار التي أضيفت إليها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، عندما دعت الحاجة إلى ذلك، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية واتفاق الأسلحة الكيميائية اللذين أضيفت إليهما مراقبة التصدير، وهلم جرا، وفقاً لاحتياجات مواجهة التهديدات البالغة الأثر التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل.

وفي نهاية الحديث عن هذا الموضوع، اسمحوا لي بأن أقول كلمات قليلة عن احتمال استفادة الخارجين عن القانون من القانون. أعتقد أن الكاتب المسرحي روبرت بولت، في قصة *A Man For All Seasons*، أهدى توماس مور سطوراً رائعة بخصوص هذا الموضوع. فحين سئل مور في تحد: "أوتود الآن أن تجعل الشيطان يستفيد من اللجوء إلى القانون؟"، قال: "نعم. فماذا كنت ستفعل أنت؟ أتقطع طريقاً عريضاً عبر القانون للنيل من الشيطان؟" فرد عليه صاحبه قائلاً: "كنت سأنحي جانباً كل قانون في إنكلترا لتحقيق ذلك!" فقال مور: "حقاً؟ وعندما تقضي على آخر قانون، ولا يزال الشيطان يرواغك، أين ستختبئ... وقد نحت جانباً كل القوانين؟ إن هذا البلد زاخر بالقوانين من أقصاه إلى أدناه، قوانين البشر، وليس قوانين الإله، فلئن نحتتها، وكنت أنت الرجل القادر على ذلك، أتظن فعلاً أنك ستستطيع الوقوف صامداً أمام الرياح التي ستهب عندئذ؟" ففتح مور الحوار قائلاً: "بلى، سأجعل الشيطان يستفيد من اللجوء إلى القانون، من أجل سلامتي الشخصية".

السيد الرئيس، أنا أؤيد النداءات التي سمعناها هنا مطالبةً بـ "فكر جديد". فالواقع أنني أعتقد أن افتقارنا إلى بعض منها، مما لا بد من أن يكون جيداً، سيجعل آفاق قيامنا بعمل مفيد في هذا المؤتمر متضائلة. دعوني إذن أرسم من خلال المكانة المتميزة التي تحتلها كندا مخططاً عاماً للرؤية التي نعتبر أنه ينبغي أن تكون سائدة في العالم، إذا ما أردنا الوفاء بمهمتنا هنا لإعداد اتفاقات متعددة الأطراف ملزمة قانونياً، والتفاوض بشأنها.

يجب أن تتضمن الرؤية التي نحتاج إلى أن تكون لها السيادة كلا من الدفاع عن النفس اللازم، كالذي يجري تنفيذه الآن، واحتياجنا الدائم المشترك إلى مؤسسات متعددة الأطراف وقوانين دولية تبلغ من القوة وحسن الإنفاذ أقصى ما يمكننا الوصول إليه. ومن الواضح أنه طالما أن معاهداتنا مع إنفاذها لا تستطيع القيام بالعمل، فيجب أن يقوم غيرها بهذا العمل، وهذه حقيقة تنطبق على الوضع الراهن. وما لنا أن نتغاضى عن ذلك وقد عرفناه.

نحن نعلم أن تجاهلنا لأوجه عدم ملاءمة النظام المتعدد الأطراف الحالي لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح إنما هو خداع لأنفسنا، يعرض أمننا لمخاطر شديدة. كما أننا نعلم، في الوقت نفسه، أنه على المدى البعيد، وبالنظر إلى أن اليقظة المستمرة والإنفاذ الفعلي للقوانين يعتمدان في جوهرهما على التعاون الكامل بين الحكومات الوطنية، وأن أفضل السبل لحشد هذا التعاون هو القانون الدولي، فإن التزام الدول بذلك في عملية متعددة الأطراف، جماعية وملزمة، مسألة أساسية لمواجهة انتشار التهديد المائل باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وتتمثل المسؤولية الملحة التي تقع على عاتقنا في تعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف والقدرات الوطنية غير القادرة بعد على أداء المهمة.

ليس من المفترض نهائياً في الترتيبات المتعددة الأطراف الحالية، إن توخينا الحكمة، أن توفر ضمانات فعالة بنسبة ١٠٠ في المائة. فهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. إنما هي، كما قال نائب وزير الخارجية بولتون هنا في معرض حديثه عن التفتيش، بواسطة الطعن، بمثابة تدبير يمنح ثقة قيمة بتشجيع الشفافية والسلوك القويم، عن طريق إثناء المقبلين على الانتهاك وتوفير أداة لتقصي الحقائق لمعالجة شواغل الامتثال. وينبغي الإشارة إلى أن أي تدبير أممي يتم التوصل إليه من خلال الإنفاذ المتعدد الأطراف يعد تدبيراً لا تحتاج الدول إلى الشعور بضرورة البحث عنه في مكان آخر من خلال إنشاء ترسانات حربية باهظة التكاليف.

وقد رحبت كندا بما وُضع مؤخراً من خطط وأُخذ من خطوات لتقليل حجم الترسانات النووية ومدى استعدادها للعمل؛ وتجعلنا هذه الخطوات نقترّب أكثر من نزع السلاح، كما تخفف من خطر اندلاع الحرب النووية. وعليه، فإن اتضح أن هذه التخفيضات الاستراتيجية لا تتسم بالشفافية، وأنها ليست مقننة أو يجوز الرجوع فيها، فإن بإمكانها أن تكون مصدراً لخيبة الأمل والشك بقدر ما هي مصدر للثقة.

إننا في حاجة إلى أن تسود رؤية تعبر تعبيراً صادقاً عن أعماق قيمنا. نريدها رؤية تقدر الحياة نفسها والوقت والأرض والمعاني الإنسانية على ضوء أمور واضحة تتمثل في مقدساتها الجليلة والرائعة التي لا مجال للشك في كفايتها. وفي ضوء ما تقدم، فإن الترسانات النووية الضخمة المتأهبة للقضاء على كل ما نصبو إليه ولخداع هذا الكوكب أيضاً، إنما هي نقطة سوداء في ماهيتنا وكرامتنا وعصرنا، وينبغي أن يكون من واجبنا الطبيعي أن نزيل هذه النقطة.

إننا في حاجة إلى أن تسود رؤية من التضامن الإنساني. فقد زادت الوحدة الإنسانية اليوم التحاماً وعمقاً عما كانت عليه يوم ١٠ أيلول/سبتمبر. ولقد شعرنا بقوتها يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ورأيناها توضع موضع التنفيذ منذ ذلك اليوم. وليس ما جرى مجرد مظاهر عابرة لشعور إنساني متبادل وروح بشرية مشتركة. بل هي مشاعر جد حقيقية، لها آثار هائلة على المدى البعيد. فقد أسفرت عن إعادة لترتيب الصفوف وتضامن على نطاق واسع ضد التهديدات التي يشكلها التطرف على الأمن. وينبغي لنا أن نعمل جاهدين من خلال ترتيبات متعددة الأطراف لكي يدوم هذا الزخم الناشئ في المشاعر العالمية والتضامن العالمي، والاستفادة منه، وكأن في ذلك إحياءً للروح البشرية.

وعلينا ألا نتوقع من عالم مترابط بصورة لا ترحم أن يتحول إلى عالم مريح أو يسير القياد، ولكن ما لا شك في وضوحه هو أننا نحتاج، إلى جانب التدابير الأخرى التي تتراوح فيما بين الدبلوماسية وإنفاذ القانون من جانب والإجراءات الاقتصادية والعسكرية من الجانب الآخر، إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من القانون الدولي وإنشاء هياكل متعددة الأطراف تتزايد فعاليتها تدريجياً، مع تحويلها المزيد من سلطات الإنفاذ الواسعة النطاق.

ولا بد من أن تسود نظرة ترى في تبادل الشفافية والتدخل مسألة أساسية لفعالية التعدد؛ وعلى جميع الدول أن تتبادل كلا من أعباء المواثيق الملزمة ومكاسبها. والرؤية التي نبغيها نظرة جامعة وتشاركية، مصطبغة باحترام مصالح كل منا وآرائه، مع مراعاة الصالح العام، لأن البقاء سيظل دائماً مسألة تمم الجميع. إن الرؤية التي نريدها تضمنا جميعاً إليها، من أقوانا إلى أضعفنا، وهي تنظم شؤوننا جميعاً بطريقة متكافئة، من أضعفنا إلى أقوانا. ولا يمكن الفصل في هذه الرؤية بين البحث عن الأمن القومي والبحث عن إطار أممي مستدام لنا جميعاً على الأرض. ولهذا كثر استخدام العبارة التالية عن حق: إن الأمن الدولي لا يتجزأ.

وباختصار، لا بد من أن تسود نظرة ترى أن أفضل وسيلة للبحث عن الأمن العالمي، لمصلحة الجميع، وبخاصة الأقوى الذي يمتلك أكبر قدر مما يتعين حمايته، والوسائل التي تتيح له أن يحصل على نصيب الأسد، تكمن في التعدد الجامع والمحرر من الأغلال. ومع قيامنا، نحن البشر، بتطوير، أو عدم تطوير، هذا التماسك العالمي الضروري، ومع انشغالنا، أو عدم انشغالنا، ببناء المعايير والسلوكيات والمؤسسات اللازمة، فإن كندا تنظر إلى تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف والإجراءات الوطنية الراهنة لا على أنها حتميات متضاربة وإنما أبعاد أساسية ومتكاملة لفعالية التصدي للتهديدات الملحة الماثلة التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل.

إن مواقف كندا بشأن مختلف القضايا المعروضة على المؤتمر معروفة جيداً. ونحن على يقين، بعدما ثبتتنا من ذلك أثناء شغلنا لمنصب الرئاسة في العام الماضي، من أن مقترح أموريم لا يزال أفضل أمل لنا. ولما كان الأثر المترتب على اقتراح برنامج أموريم هو توقف أعمالنا، فإننا نذكر باستمرار بأن الثغرة الوحيدة في هذا البرنامج (الذي لا تزال تعوزه الكلمات ولم يتم الاتفاق عليها) هي ضرورة أن نصح بوضوح عما نريد أن نفعله أولاً

بشأن منح حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولكن ينبغي ألا ندع هذه الثغرة الضيقة تعميّننا عن إمكانيات هذا البرنامج الرائعة للتقدم والازدهار. فبرنامج أموريم سيُشرك الأطراف كلها، بجدية، نظراً لسِمات الزمن الذي نعيشه الآن، في هذا المحفل الفريد الذي يعالج بأسلوب التعدد نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية، والمفاوضات المتعلقة بالمواد الانشطارية. وهذا الالتزام المتعدد الأطراف الذي تتحمله العناصر الرئيسية له أهمية محورية في رؤية الأمن المستدام التي عرضتها. فالأعمال المماثلة لتلك الواردة في برنامج أموريم من شأنها أن تحول هذا المؤتمر وتفسح المجال لآفاق جديدة للأمل في جميع أنحاء العالم. (وعليّ أن أضيف هنا أن كندا ستكون مستعدة لتناول قضايا القذائف أيضاً إذا ما قُيِّض إدراج هذا الموضوع في جدول أعمالنا النافذ). وأما عن فرصة التوصل إلى توافق في الآراء، فمن الواضح أن الأولويات لا تزال متباينة، ولكن التنازل اللازم لعودتنا إلى العمل صار محمداً بوضوح وخالياً من الغموض بعد طول عناء. ويرى وفدي أنه لا يبدو كبيراً.

وفي النهاية، يا سيادة الرئيس، نحن نرى القيمة التي يضيفها المنسقون الخاصون الثلاثة إلى المهام والأعمال الجارية. ولئن كانت هذه المهام والأعمال لا تغني عن الأعمال الموضوعية، إلا أنها قد تيسر إحراز التقدم، ما أن يتم الاتفاق على برنامج العمل.

وإذا كانت بوادر التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن برنامج العمل ليست وشيكة، فمن مسؤوليتنا أن نعنى جيداً بهذه هذه المؤسسة الفريدة، لتحقيق أفضل استغلال ممكن لها في الإعداد للأعمال المقبلة وفي بذل جهد كبير للإبقاء على التوجه والفرص السانحة، وفي التركيز على ما جمعت من خبرات في مجال نزع السلاح. ونرحب بالأفكار المطروحة هنا بشأن البحث عن الأمن المتعدد الأطراف كوسيلة لتعزيز المفاوضات والتحضير لها. فالمنقشة والنقاش يعمقان الفهم. ويمكننا أيضاً أن ننظر بجدية في الدور السياسي الذي يؤديه المؤتمر، وفيما إذا كان بوسعنا إضافة قيم جديدة في مجال الإعلام والتثقيف.

وعليّنا أن نتذكر أن هذا المؤتمر الذي يجمعنا هو أداة ثابتة القيمة، بل هو كمتجر أوفى من قبل بتسليم بضاعته، في صورة منافع عامة عالمية، وبإمكانه أن يفعل ذلك مرة أخرى. هو كعامل بسيط يلوم أدوات عمله، يا سيادة الرئيس، وكأداة سيئة الحظ تتلقى الطرقات.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة، السفير إريك جافيتس.

السيد جافيتس (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس، حيث إنني وصلت مؤخراً إلى جنيف، وإنني وافد جديد إلى هذه الهيئة للاطلاع بمهامها، أود أن أعرب عن تقديري لكم يا سيادة الرئيس وللعديد

من الزملاء الآخرين الذين رحبوا بي هذا الترحيب الحار والودي. وأؤكد لكم أنني سأبذل كل ما في وسعي للتعاون معكم فيما تبذلونه من جهود على مستوى الرئاسة، وفيما يبذلونه هم أيضاً، لبعث الحيوية من جديد في مؤتمر نزع السلاح وبدء الوفاء بمهمتنا الرئيسية المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات عالمية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إن كثيراً مما سأقوله اليوم قد سبق أن قاله غيري، وأطمع في أن تغفروا لي ترددي لمشاعر كثير التعبير عنها هنا. غير أن إتاحة الفرصة لكي يعرف كل واحد منا موقف الآخر عنصر لا غنى عنه للتوصل إلى توافق في الآراء في هذه الهيئة الموقرة.

ولذلك، ولكي أكون صريحاً تماماً أقول: بعد هذه السنوات العديدة من التوقف والتأخير، يكون في تضييع سنة أخرى تقرب من مسؤوليتنا الجماعية. ولعل التاريخ هو الذي سيقدر الوقت الذي تنتهي فيه فعلياً هذه الهيئة الغارقة في الغيبوبة، أو المرحلة التي يُعتبر التوقف عن العمل عندها تقصيراً في أداء الواجب أو حتى إهمالاً لا يغتفر. وعلى أية حال، فسيأتي اليوم الذي ستطرح فيه هذه الأسئلة.

وأنا لا أريد طرحها أو الإجابة عليها. لا يا سيادة الرئيس، فأنا وحكومي نريد أن يعتمد المؤتمر في نهاية المطاف برنامج عمل شامل يتمشى مع برنامج العمل الذي اقترحه واحد من أبرز من سبقوكم في هذا المنصب، وهو سفير البرازيل سلسو أمورييم.

في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، شن إرهابيون مجرمون اعتداءات غادرة ومدمرة بشكل مخيف على نيويورك وواشنطن. وفي غضون الأيام والأسابيع التالية، انضمت بلدان عديدة إلى الولايات المتحدة للتصدي لهذه الهجمة على المدنيين الأبرياء وعلى الركائز الأساسية للحضارة نفسها.

ونحن نعرب عن تقديرنا العميق لهذا المظهر من مظاهر التضامن في خدمة القضايا المشتركة. وما يشجعنا هو ذلك التقدم الكبير الذي أحرزناه في استئصال جذور شبكة القاعدة والإطاحة بنظام حركة طالبان الغاشم. وقد مكن هذا الشعب الأفغاني من تشكيل حكومة مؤقتة أكثر انسجاماً بكثير مع تطلعاته واحتياجاته.

ولعل التاريخ يذكر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على أنها نقطة تحول في بحثنا المشترك عن عالم أفضل، حيث إن الرد القوي والصريح على الاعتداءات الإرهابية أفرز أنماطاً من التعاون بين الحكومات والشعوب لم تكن موجودة من قبل.

ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس بوش والرئيس بوتين بياناً مشتركاً أعلننا فيه أن الولايات المتحدة وروسيا "تجاوزتا ما خلفته الحرب الباردة"، مضيفين أنه "ما من بلد من البلدين يعتبر الآخر عدواً أو

مصدراً للتهديد". وأعلن الرئيسان مسؤوليتهما المشتركة عن الإسهام في الأمن الدولي، ثم قالوا إن الولايات المتحدة وروسيا "مصمماتان على العمل سوياً ومع سائر الأمم والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، من أجل تعزيز الأمن والرفاه الاقتصادي، والتشجيع على إقامة عالم ينعم بالسلام والرخاء والحرية".

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ستسحب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية عملاً بأحكامها التي تتيح الانسحاب منها بعد ستة أشهر من الإخطار بذلك. والولايات المتحدة تعرف بالتأكيد أن بعض الدول، بما فيها عدد من الدول التي رعت الاعتداءات الإرهابية في الماضي، تنفق الكثير لحيازة قذائف تسيارية يمكن تصور استخدامها ضد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها. وعلى الرغم من أن هذا التطور شريخ للغايات في حد ذاته وبنفسه، فإنه يقترن بحقيقة مفادها أن العديد من هذه الدول نفسها تسعى أيضاً إلى استحداث أسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية ونووية، غير مكتفية بجائزة القذائف. وكما أكد الرئيس بوش الأسبوع الماضي في خطابه عن حالة الاتحاد، "فعلينا أن نمنع الإرهابيين والنظم التي تسعى إلى امتلاك أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم".

ولتخفيض احتمالات استخدام هذه القذائف كأدوات للإكراه والاعتداء، تحتاج الولايات المتحدة إلى تحديث وسائل الردع. فوجود وسائل دفاع ضد القذائف محددة النطاق بحكمة لا يقتصر على توفير درع واق من قذيفة طائشة أو إطلاق قذيفة عن غير قصد، بل هو أيضاً عنصر أساسي من استراتيجية تهدف إلى إثناء الخصوم المحتملين عن السعي إلى حيازة أو استخدام أسلحة دمار شامل أو قذائف تسيارية من خلال القضاء على تأكدهم من أن لهذه الأسلحة فائدة عسكرية.

والتاريخ يعلمنا، رغم بذل رجال الدولة والاستراتيجيين لأفضل ما يمكن بذله من جهود، أن جمع المعلومات الاستخباراتية، والدبلوماسية، وتدابير الردع لن تكون دائماً فعالة، ولو اجتمعت، فعالية تامة. أما وسائل الدفاع ضد القذائف فستكون بمثابة بوليصة تأمين ضد الآثار الوخيمة التي قد تقع في حالة فشلها، وذلك على الأقل فيما يتعلق بعدد ضئيل من القذائف التي ربما أُطلقت عن غير قصد، أو أُطلقها عنصر لا ينتمي إلى دولة، أو أُطلقتها دولة تمثل مصدراً لقلق بالغ.

وتجري الولايات المتحدة الآن مناقشات مع روسيا عن تدابير التحقق من تنفيذ التخفيضات في الرؤوس النووية بموجب الإطار العام الناشئ عن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وأنا واثق من أن الأشهر المقبلة ستشهد اهتماماً أكبر بالشفافية، وتدابير بناء الثقة، والتوسع في التعاون في مجال الدفاع ضد القذائف. وفي الوقت نفسه، سيكون هناك أيضاً المزيد من الأعمال المشتركة في ميدان عدم الانتشار، وهو ميدان ذو أهمية حيوية. ولن تكون الأعمال التي لا بد من تنفيذها في هذا الصدد مع روسيا وحدها على أية حال.

وفي المناقشات التي تجري مع عدد كبير من الحلفاء والأصدقاء، أوضح ممثلو حكومة الولايات المتحدة السبب في اعتقادنا بأن تجاوز مرحلة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من ضرورة الإبقاء، بطبيعة الحال، على سرية تفاصيل هذه المناقشات، فإننا نجد أهمية بالغة للقاء الذي تم بين ممثلي الولايات المتحدة والصين في منتصف كانون الأول/ديسمبر في بيجين لاستعراض انسحابنا من المعاهدة ومناقشة إمكانية بدء حوار استراتيجي على نطاق واسع. وتتطلع الولايات المتحدة إلى فرص جديدة لبحث القضايا الاستراتيجية والطرائق الملائمة لتعزيز الفهم والثقة المتبادلين في سياق علاقات يتزايد فيها التعاون بين الولايات المتحدة والصين، كما ستتم مناقشة ذلك يومي ٢١ و٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، عندما يقوم الرئيس بوش بزيارة بيجين بدعوة من الرئيس الصيني جيانغ زيمين.

ولقد فسر بعض المنتقدين قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من المعاهدة على أنه دليل عما أُطلق عليه اسم "الانفرادية"، وبعبارة أخرى الافتقار العام إلى دعم الاتفاقات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. وهذا التفسير خاطئ بكل أسف.

فالولايات المتحدة متفقة مع اعتبار تعدد الأطراف "مبدأً أساسياً في المفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل الحفاظ على المعايير العالمية وتعزيزها وتوسيع نطاقها"، كما هو مذكور في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤ راء الذي اتخذته هذا العام. ويؤكد هذا القرار أيضاً حقيقة مفادها أن "[هناك حاجة ماسة إلى] إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين والإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب"، ونحن نوافق تماماً على ذلك.

وثمة قرارات أخرى، اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء، تستهدف الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، بحث القرار ٥٦/٢٤ ياء مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج عمل يتضمن البدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية واستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار ٥٦/٢٦ باء يؤكد من جديد على دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه "المنتدى الوحيد لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في المجتمع الدولي"، ويطلب إليه "أن يضطلع بذلك الدور في ضوء الحالة الدولية المتطورة".

فلا يشكّن أحد في أن الولايات المتحدة تعترف بقيمة هذا المؤتمر ودوره، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكما أشار نائب وزير الخارجية، بولتون، فإن الولايات المتحدة تؤيد وتساند العديد من اتفاقات تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف، ومنها على سبيل المثال، معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٧؛ ومعاهدة الفضاء الخارجي، في السنة نفسها أيضاً؛ واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢؛ ومعاهدة القوات التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠؛ واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٢.

وعلى الرغم من أن حفظ السلم والأمن الدوليين هو أول أهدافنا وغاية غاياتنا، فإن حفظ الأمن القومي هو، في نهاية المطاف، على نفس القدر من الأهمية واللزوم. ويعد تبادل الامتيازات عاملاً رئيسياً آخر، حيث يجب على أية معاهدة لتحديد الأسلحة أن ترفع من مستوى الأمن لجميع الدول الأطراف. وثمة حاجة إلى التركيز جيداً على الالتزامات الأساسية، وجعلها واضحة وعملية، بحيث يكون لدى الدول أساس معقول للالتزام بالمعاهدة المقبلة. كما يعد الالتزام والإنفاذ قضيتين ذواتي أولوية، ولهما أهمية حيوية إلى حد كبير. فالاتفاقات غير القابلة للإنفاذ التي يسهل تجاهلها، لا يكون لها، في نهاية المطاف، أي إسهام إيجابي في السلم والأمن الدوليين.

والعكس صحيح. فبإمكان المعاهدات غير النافذة أن تخلق أوهاماً بتحقيق الأمن، قد تعرقل أو تمنع اتخاذ استعدادات واقعية وملائمة بالقدر الكافي للدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية. ومن الأمثلة المقنعة بذلك معاهدات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي التي حددت حمولة السفن الحربية البحرية المسموح للدول الأطراف بنائها. فمن الواضح أن هذه المعاهدات فشلت في الاختبار، لأن بعض الدول تخطت الحدود فبنت سفناً حربية أكبر وأقوى كثيراً من تلك التي أقرها المتفاوضون.

وباختصار يا سيادة الرئيس، إن نُجِّح تحديد الأسلحة ونزع السلاح ليست كلها فعالة بالقدر نفسه. وعلاوة على ذلك، فهي مجرد وسيلة لتحقيق غاية، أي أداة يمكن للدول أن تختار استعمالها، أو عدم استعمالها، فيما نبذله من جهود مشتركة لضمان السلم والأمن الدوليين. وكما أن قيام نجار يريد طرق مسمار باستخدام مفك يعتبر اختياراً رديئاً، فمن البديهي ألا تكون نُجِّح تحديد الأسلحة ونزع السلاح مناسبة دائماً للظروف الماثلة.

ولذلك كانت القضية هي كيفية استخدام هذا المحفل الآن، بعد سنوات وسنوات من الشلل. لقد حددت مقترحات برنامج العمل التي أعدها السفير البرازيلي أموريم في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، والمسجلة في الوثيقة CD/1624، أن المؤتمر سيعقد مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وفقاً لإطار مراعي للغير وكامل كان المجتمع الدولي قد أكد عليه مراراً وتكراراً، أي وفقاً لما يسمى بولاية شانون وتقريره، بالصيغة التي وضعها سفير كندا السابقة، جيرالد شانون، المنسق الخاص للمؤتمر، والتي صدرت في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ في الوثيقة CD/1299.

كما أن السفير أموريم فكر في إنشاء لجننتين مخصصتين لموضوعين آخرين على أعلى قائمة الأولويات، هما نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي. غير أنه اقترح في المقابل، مناقشة واسعة النطاق لهذين الموضوعين البالغين الأهمية، وليس التفاوض على معاهدة. وهذا هو، بالطبع، النهج الملائم الوحيد حين لا تصل الدول الأطراف إلى اتفاق على إطار واقعي للتماس التفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف.

ولكي يتسنى إعداد مثل هذا الإطار، يتعين على الدول الأعضاء أن تتوصل إلى إجابات مقنعة على الأسئلة الرئيسية التي سبق أن حددتها. وبعبارة أخرى، لا بد للدول الأعضاء من أن تؤمن بأن أي اتفاق جديد متعدد الأطراف سيسهم حتماً إسهاماً فعلياً في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ولن تكون له آثار سلبية على الأمن القومي. ويجب أن تقترن هذه الاستنتاجات، بدورها، من قريب بتحليل مقنع لعدة قضايا رئيسية (وبعبارة أخرى، الامتيازات المتبادلة، والتركيز الواضح والعملية على الجوانب التقنية الملائمة، وضمان الامتثال، وتدابير الإنفاذ الفعالة).

وهذه الأسئلة معقدة للغاية. وليس لها بالطبع أجوبة الآن، ولا ترى الولايات المتحدة أي سبب للاعتقاد في أنها ستبتادر إلى الأذهان بصورة مفاجئة. بل على العكس، نحن مقتنعون تماماً بأن نتائج تعدد الأطراف لا يمكن أن تنبع إلا من عملية ممتدة زمنياً من الشفافية والالتزام: شفافية تجاه الإجراءات والأهداف، والتزام في البحث المشترك عن حلول عملية وامتيازات متبادلة. ولا يوجد بديل في هذا البحث الصادق والجاد، بل ولا يمكن أن يكون هناك بديل فيه عن الدخول في مناقشة جادة ومنتدة. وينبغي كذلك ألا يساورنا الشك في أن وفد الولايات المتحدة سيشارك بنشاط وحيوية في أعمال جميع الهيئات الفرعية التي سيقدر المؤتمر إنشائها.

وتيسيراً لأي شكل من أشكال المشاركة النشطة، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يعود في نهاية المطاف إلى العمل. إننا مكلفون بمهمة متفق عليها للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أننا متفقون من حيث المبدأ على أن بوسع الدول الأعضاء إجراء مناقشة واسعة النطاق في لجنيتين مخصصتين لتناول المسألتين البالغتي الأولوية الأخرين، أي نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، نحن متفقون جميعاً على أنه يمكن لبرنامج العمل الشامل للمؤتمر أن يتضمن إيلاء الاعتبار الملائم لعدة مواضيع جوهرية وإجرائية أخرى. فلنهتم إذن بالالتزامات والأهداف التي نشترك فيها جميعاً.

السيد الرئيس، إن قيام المجتمع الدولي بتعزيز تعاونه بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر يزودنا بسبب إضافي ليستمر أملنا في أن توافق كل دولة عضو على إنهاء التوقف والتحلي بالحكمة في المشاركة، مستخدمين طاقاتها الجماعية في الاضطلاع بمهام بناءة ومنتجة. وفي هذه الحالة، سيسجل التاريخ أن النجاح كان هو المصير المحتوم لمؤتمر نزع السلاح، وليس الضعف والزوال.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة.

السادة الممثلون الموقرون، اسمحو لي أن أوجه ترحيباً حاراً بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي لوزيرة خارجية السويد، السيدة آنا ليند، التي ستلقي كلمة اليوم أمام المؤتمر. فوجودها بيننا اليوم دليل على اهتمامها الشخصي بمداواتنا وبالاهتمام الثابت الذي يعيره بلدها لمؤتمر نزع السلاح.

وأنا على ثقة من أننا سنستمع جميعاً إلى بياها بأقصى اهتمام. وبترحيبي بالوزيرة، أود أيضاً أن أعرب عن تقديري الشخصي للتعاون المستمر بين بلدينا في مجال نزع السلاح النووي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة آنا ليند، وزيرة خارجية السويد.

السيدة ليند (السويد): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا بينكم لعرض آراء السويد في جدول أعمال نزع السلاح الدولي، وأود أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على أهمية تعيينكم في هذا الوقت الحرج.

إذا نظرنا إلى الورا لראينا أن أعمالنا في مجال نزع السلاح الدولي والأمن العالمي شهدت تقدماً وانتكاساً على السواء.

شهدت تقدماً، حيث تحقق نجاح باهر من تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف، وهو ما ينبغي ألا يفوتنا. فقد تم حظر كافة الأسلحة البيولوجية والكيميائية والألغام المضادة للأفراد ولأسلحة تقليدية معينة. كما تمت الموافقة على معاهدة حظر التجارب النووية، وتعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية.

ولكنها شهدت أيضاً انتكاسات، حيث لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل يهدد الأمن العالمي. فتجارب القذائف التسيارية مستمرة، والتخطيط للدفاع استراتيجي ضد القذائف يهدد بنذر سباق تسلح جديد. كما شهدت انتكاسات، حيث كشف الإرهاب عن مدى ضعف المجتمع المفتوح أمام الاعتداءات الهمجية التي تشنها الحركات المتعصبة، بدعم وتجهيز من دول وأفراد لا يشاركوننا قيمنا الديمقراطية المشتركة. كما شهدت انتكاسات، حيث يقع المدنيون كل يوم ضحايا للتشوه والقتل في نزاعات داخلية وإقليمية وبسبب الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب المتفجرة.

ثم إن الأغنياء والفقراء، في الشمال والجنوب، يتعرضون على حد سواء لتهديد متنام من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وسهولة الحصول عليها ووقوعها في أيدي المجرمين والإرهابيين. وهي تهديدات متباينة الأثر، ولكنها مشتركة في شيء واحد، ألا وهو أن آثارها لا تقف عند الحدود الوطنية، بل تصل إلينا جميعاً. وهي تهديدات لأمننا المشترك، ومن ثم فهي تستلزم ردوداً مشتركة.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار على النطاق الدولي، والعيش في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، من أولويات الحكومة السويدية منذ أمد بعيد. وسيتوقف مستقبلنا جميعاً على قدرتنا على إيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية وعلى مدى استعدادنا لتحقيق ذلك. وهذا أمر بديهي، على الأقل بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إذ لا مجال لمواجهة هذه التهديدات، شأنها شأن التهديدات الأخرى التي يتعرض لها الأمن البشري ورفاههم، كالتراعات الإقليمية والتميز والفقر والمشاكل البيئية، إلا من خلال التعاون الدولي. وكفاحنا المشترك ضد الإرهاب يبين قوة الجهود المشتركة. يجب إذن أن نتعلم من هذه التجربة ألا ندع الإعلانات والقرارات الانفرادية أبداً تعلق على الاتفاقات المتعددة الأطراف. فالحلول المتعددة الأطراف هي السبيل الوحيد للسير إلى الأمام.

وأود أن أشير إلى عدد من القضايا التي علينا أن نرتقي فيها بجهودنا المشتركة.

أولاً، يجب أن نتعاون على تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل. ولوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وأجهزة إيصالها، نحتاج إلى إجراءات تتخذ على نطاق عالمي. ويجب أن يكون ردنا المتعدد الأطراف قائماً على شبكة الأمن القائمة بالفعل لمكافحة الانتشار. وهناك حاجة عاجلة إلى تعزيز الصكوك الدولية الإطارية والمتعددة الأطراف في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويجب الترويج لانضمام الجميع إليها وضمّان تنفيذها تنفيذاً فعلياً. فالأمن الدولي، مثله كمثل الأمن القومي، يعتمد على أطر مستدامة ومتعددة الأطراف.

وتعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حاجزاً يحول دون انتشار الأسلحة النووية، وهي، حقيقةً، الأساس لترع السلاح النووي. ووفقاً للمادة السادسة من هذه المعاهدة، يتعهد كل طرف فيها بعقد مفاوضات يسودها حسن النية بشأن التدابير الفعلية التي يمكن اتخاذها لترع السلاح النووي.

ويجب أن تشمل معاهدة عدم الانتشار جميع الدول. فما من سبب يدعو أية دولة إلى البقاء خارجها. فأدعو الدول الأربعة المتبقية المتبقية خارجها، وهي: إسرائيل وباكستان وكوبا والهند، إلى الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تُخضع مرافقها لاتفاقات الضمانات الشاملة المعقودة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد اتفق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في عام ٢٠٠٠، وعددها ١٨٧ دولة، على وثيقة ختامية تتضمن تعهداً من الدول الحائزة للأسلحة النووية باستكمال قضائها التام على ترساناتها النووية بالكامل، كما اتفقت على ١٢ خطوة أخرى لبلوغ ذلك الهدف. ثم تم التأكيد بشدة على النتائج في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتعتقد السويد أنه ينبغي أن تصبح الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أيضاً جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات الحد من التسلح ونزع السلاح. ونحن نرحب بما تم التعهد به أثناء مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار من التزامات تجاه الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وذلك للمرة الأولى في محفل دولي.

كما أننا نرحب بالاعتراف بالحاجة إلى كل من زيادة الشفافية فيما يتصل بكافة التدابير المتخذة بشأن نزع السلاح وعدم جواز الرجوع فيها، ونرى أن من المهم أيضاً استحداث قدرات تحقق الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وبقائه على هذه الحال. ونؤيد البحث عن آليات تحقق أكثر قوة وفعالية، وسنظل ندعم الأعمال المهمة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة حظر الأسلحة النووية.

إن اتفاق معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ يعد خطوة لتحقيق نزع السلاح النووي. ولقد كان تحالف برنامج العمل الجديد، وهو مجموعة من الدول يساورها قلق مشترك من انعدام التقدم في مجال نزع السلاح النووي ولها رؤية مشتركة لعالم خال من أسلحة الدمار الشامل، تحالفاً نشطاً جداً في التوصل إلى هذا الاتفاق. ونحن الآن مصممون على العمل على تنفيذه، خلال دورة الاستعراض المؤدية إلى مؤتمر الاستعراض القادم.

وستتولى السويد، في شخص السفير هنريك سالاندر، رئاسة دورة هذا العام للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، وستبذل قصارها لكي تكون بداية دورة الاستعراض القادمة بداية منتجة.

ثانياً، يجب أن نتعاون على وضع حد نهائي للتجارب النووية. وستستفيد الدول كلها من الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فالمعاهدة تشدد القيود المفروضة على حيازة الأسلحة النووية، وتمنع سباق التسلح الكمي، وتبني الثقة من خلال نظام التحقق الذي تعتمده. وينبغي ألا يتأخر دخولها حيز النفاذ أكثر من ذلك. فلقد انتظرنا بما فيه الكفاية.

ولقد كان المؤتمر المتعلق بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ الذي عُقد في نيويورك منذ بضعة أشهر، تظاهرة لتأييد المعاهدة. فإن الغالبية العظمى من الدول تود بوضوح أن تكون التجارب النووية من أحداث الماضي. ونحن نعرب عن أسفنا العميق للقرار الذي اتخذته مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة برفض المعاهدة، كما نشعر بالأسف تجاه استمرار إدارة الولايات المتحدة في معارضة التصديق على هذه المعاهدة. ومرة أخرى، ندعو الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في موقفها. كما أن القلق يساورنا مما أفيد عنه من اعترام الولايات المتحدة التعجيل ببرنامج استعادة القدرة على إجراء التجارب النووية.

وأدعو كافة الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك. كما أدعو بالتحديد كلا من إسرائيل، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصين، وفيت نام، وكولومبيا، ومصر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية إلى التصديق على المعاهدة للسماح بدخولها حيز النفاذ. وينبغي أن يولي عهد التجارب النووية.

ثالثاً، يجب أن نتعاون على ضمان الامتثال للاتفاقات الدولية المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. ففي عام ١٩٩١، أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجنة خاصة للتحقيق في برامج العراق الموسعة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ولرصد نزع السلاح وتحديد الأسلحة في العراق. ثم تولت زمام هذه المهمة الآن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش. فإلى العراق لم يف بالتزاماته ولا يزال يرفض السماح بدخول اللجنة إلى البلد، مما يسهم في زعزعة استقرار السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وأدعو العراق إلى الامتثال لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٨٤، والسماح للمجتمع الدولي بالتحقق من عدم وجود أسلحة الدمار الشامل في البلد.

أما البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد أعد رداً على البرنامج السري لإنتاج الأسلحة النووية في العراق. وهو إنجاز كبير سيساعد على بناء الثقة في امتثال كافة الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار. وقد انتهت السويد من إجراءات التصديق، وسيدخل البروتوكول حيز النفاذ بمجرد التصديق عليه من البقية المتبقية من بلدان الاتحاد الأوروبي التي لم تصدق عليه بعد وفقاً للخطة الموضوعية. وآمل في أن تبرم جميع الدول اتفاقات بروتوكولات إضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فتنفيذ الضمانات المعززة سيكون له أثر إيجابي جداً على النظام الدولي لعدم الانتشار.

وإنه لمن دواعي القلق أن تظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على التحقق من مدى صحة واكتمال الإعلان الأولي عن المواد النووية الذي أصدرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذه الحالة تهدد أيضاً بتعقيد تنفيذ برنامج منظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية، وهو برنامج نؤيده تمام التأييد. وأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لاتفاقات الضمانات الذي أبرمته والتعاون الكامل والسريع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رابعاً، يجب أن نتعاون على تفكيك النظم القديمة، لا على بناء غيرها. ولقد سبق للسويد أن أعربت مراراً عن قلقها من أن اتخاذ الولايات المتحدة قراراً انفرادياً لاستحداث دفاع استراتيجي ضد القذائف يهدد بأن تكون له عواقب وخيمة على الجهود الدولية المبذولة لترع السلاح وعدم الانتشار. كما أن القلق يساورنا من آثار القرار الأمريكي بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونأمل في أن تسفر المشاورات الجارية بين إدارة الولايات المتحدة والبلدان الأخرى عن حل متفق عليه، يكون له إسهام إيجابي في نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أن من غير المقبول أن تستخدم الصين الخطط

الأمريكية للدفاع ضد القذائف ذرية للتوسع في برامجها لإنتاج الأسلحة النووية. فهذا يتعارض، كما هو واضح من الأمثلة التي ذكرتها، مع ما نبعيه اليوم، ولا يتفق مع ما تنص عليه المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على تعزيز عملية نزع السلاح على الصعيد الدولي.

وترحب الحكومة السويدية بالتصريحات التي أدلت بها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض ترساناتهما النووية الاستراتيجية. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على هذه التصريحات من خلال اتفاق ملزم قانوناً، يتضمن أحكاماً تكفل التحقق والشفافية وعدم جواز الرجوع فيها. ويجب تدمير الرؤوس النووية المشمولة بالتخفيضات الاستراتيجية، لا مجرد إيداعها المخازن. ويجب ألا يجوز الرجوع في عملية نزع السلاح. ولقد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بتطبيق هذا المبدأ على نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فمن المنطقي أن تتضمن الخطوة الثانية أيضاً من عملية نزع السلاح الأسلحة النووية التعبوية.

إن التكنولوجيا والمعرفة اللازمة لإنتاج الصواريخ التسيارية تنتشر بسرعة، وكثيراً ما تقع في أيدي الخاطئة وتهدد كلا من أمننا واستقرارنا الإقليميين والعالميين. وقد تبنيت الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر الحاجة الماسة إلى منع وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الجماعات الإرهابية. ولا بد من قيام الدول كافة ببذل جهود جماعية في هذا الشأن. وينبغي أن يكون وضع قواعد لتنظيم القذائف التسيارية، كوسيلة من وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل، جزءاً لا يتجزأ من جهود نزع السلاح.

نحن مقتنعون بضرورة وضع معيار عالمي لمكافحة انتشار القذائف. وتحقيقاً لهذه الغاية، اشتركنا بهمة، إلى جانب شركائنا من الاتحاد الأوروبي، في إعداد مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. ويجري في هذه اللحظة عرض مشروع المدونة في اجتماع معقود في باريس. وسنعمل مع كافة البلدان المعنية على اعتماد هذه المدونة خلال عام ٢٠٠٢ لكي تنظر فيها الأمم المتحدة.

خامساً، يجب أن نتعاون على فرض حظر تام على الأسلحة البيولوجية والكيميائية. فالأحداث المؤسفة التي وقعت في الشهور الماضية زادت من مخاوف انتشار الأسلحة البيولوجية والإرهاب البيولوجي. ولذلك، فقد صار الأهم الآن أكثر من أي وقت مضى هو تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، كواحدة من الأدوات التي تضمن العيش في عالم ينعم بمستوى أعلى من الأمن.

إن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية البالغ عددها أكثر من ١٤٠ دولة ظلت تعمل لمدة طويلة على تعزيز الاتفاقية، ولكنها لا تزال تفتقر إلى آلية للتحقق. وكان العام الماضي مخيباً للآمال. وموقفنا من البروتوكول المقترح الذي عُرض في الربيع الماضي معروف. فنحن نعتقد أن المكاسب العائدة منه تتعدى كثيراً تكاليفه، وقد كنا أكثر من مستعدين لتأييده، ولكن لم يتسن لنا، مع الأسف، التوصل إلى توافق في الآراء.

ونأسف لموقف الولايات المتحدة من البروتوكول المقترح. كما أن الدول الأطراف في الاتفاقية عجزت أيضاً عن تعزيز الاتفاقية أثناء مؤتمر الاستعراض الخامس، بل إن المؤتمر وصل إلى حالة توقف مؤقتة. وأحث الدول الأطراف على التحلي بالنشاط وطرح أفكار بناءة عند استئناف المؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر، والتوصل إلى نتيجة تعزز الاتفاقية على الصعيد المتعدد الأطراف.

أما اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والمنظمة التي تتولى الإشراف على تنفيذها، فقد دخلتا حيز النفاذ منذ ما يقرب من خمس سنوات. وأثناء تلك الفترة، شهد العالم تقدماً حقيقياً في تأمين عدم الانتشار، وبدأ عملية تدمير لجميع الأسلحة الكيميائية. وللمرة الأولى في التاريخ، نستطيع أن نخلص العالم فعلياً من فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ومن المهم الالتزام بالآجال المقررة بموجب الاتفاقية، وأن يكون بوسع الدول أن تطمئن إلى تدمير هذه الأسلحة، لا مجرد تحويلها.

سادساً، يجب أن نتعاون على نزع السلاح وتحديد الأسلحة في ميدان الأسلحة التقليدية أيضاً. فأسلحة الدمار الشامل تشيع الرعب من تعرضنا لكارثة كبرى. ومع ذلك، فعلى أن نتذكر أن الأسلحة التقليدية تشكل تهديداً مستمراً إلى الأبد لحياة الشعوب ورفاهها في العديد من أرجاء العالم.

فلا يزال الأطفال في كمبوديا والبوسنة وأفغانستان، وغيرها من الأماكن، معرضون للقتل وهم يلعبون بسبب الألغام المضادة للأفراد. وفي الشرق الأوسط، صار تصعيد العنف يشغل حيزاً مليئاً بالعنف والخوف من الحياة اليومية. وفي العديد من البلدان والصراعات، تساوي حياة الإنسان أقل من قيمة الرصاصة.

يجب أن نتخذ تدابير خاصة ضد الأسلحة التقليدية التي تبلغ درجة بالغة من اللاإنسانية أو التي لها آثار عشوائية. ولقد أعدت اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية) لحماية من هذه الأسلحة. ويتعلق أحد التحديات التي نواجهها اليوم بمخلفات الحرب المتفجرة. فكلنا يدرك جيداً الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الألغام، ولكن الأسلحة المشروعة التي لم تنفجر وظلت على الأرض مشكلة تهديداً للسكان المحليين لها آثار مماثلة. ونرحب بالمقرر الذي اتخذته مؤتمر الاستعراض الثاني بتكليف فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة هذه المسألة، ونأمل في أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول بشأن مخلفات الحرب المتفجرة في أقرب وقت ممكن. كما أننا سررنا لتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل الصراعات الداخلية.

إن دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ بسرعة، وكثرة عدد الدول الأطراف فيها قد أسفر عن إرساء معيار دولي ضد استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد. ولكن بعض الدول لا يزال خارج إطار الاتفاقية. وأدعو تلك الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية حتى نخلص العالم من الألغام المضادة للأفراد.

وفي عالم اليوم، تزدهر أحوال الإرهابيين والمجرمين ولوردات المخدرات بفضل انتشار الأسلحة الصغيرة وسرعة تراكمها وسهولة نقلها. وهم يسهمون في تصعيد الصراعات وإطالة أمدها، وإضعاف مجتمعات مصابة أصلاً بالوهن. ولا تزال السويد ملتزمة، هي وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي، بمكافحة الآثار السلبية للأسلحة الصغيرة ولا تزال نشطة في هذا المجال.

وقد تم تحديد الالتزامات الإقليمية، وأرسيّت أسس العمل العالمي. وما علينا الآن إلا تنفيذ التزاماتنا بشأن تشديد الرقابة على التصدير، ووضع صكوك دولية بشأن الوسم والمتابعة والوساطة. كما نحتاج إلى تحسين إدارة المخزونات وتدمير الزائد عن الحاجة من هذه الأسلحة. ونحن نشارك مهمة في الأعمال المتضافرة على الصعيد الدولي، وندعم عدداً من المشاريع المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في مختلف أرجاء العالم.

وكما نعير جميعاً اهتمامنا في هذه الأيام للحالة المروعة التي تسود أفغانستان. فالاجتمع الدولي يبذل الآن جهوداً ضخمة لمساعدة الشعب الأفغاني بعد أفول نظام طالبان، حيث حان الوقت أخيراً للمصالحة وإعادة بناء بلدهم الذي مزقته الحروب. وأفغانستان هي آخر مثال، وبالطبع لن يكون الأخير، على المجتمع المتفكك الذي يتفشى فيه العنف، وعلينا أن نعمل فيه بالتحديد في ميدان نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة إدماج المحاربين المسرحين.

ولسنا مع النرويج وكندا تعاون مثمر في هذا الميدان، كما أننا أسهمنا مع إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة في عقد دورات دولية في زمبابوي وكندا والسويد وغانا. وقد يسرت هذه الدورات تكوين نخبة من الفنيين يمكن الاستعانة بهم في حالات ما بعد الصراع في جميع أنحاء المعمورة.

وفي النهاية، يا سيادة الرئيس، يجب أن نتعاون على رفع مستوى استخدامنا لأدواتنا المشتركة. فقد كان العام الماضي سنة أخرى من سنوات السكون والتوقف لمؤتمر نزع السلاح. وهذا أمر يدعو إلى شديد الأسف.

ولا بد من كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح وبدء الأعمال الموضوعية. كما أن من غير المقبول أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية، وما عليها من مسؤولية خاصة، بحرمان بقية المجتمع الدولي من الوصول إلى هذا المحفل المهم. ومن غير المقبول أيضاً أن يتأخر إقرار برنامج العمل بسبب الربط بطريقة مصطنعة بين المواضيع المختلفة.

إن هناك أساساً سليماً لبرنامج عمل متوازن، ونعتقد أن مقترح أموريم ينبغي أن يقبله الجميع وأن يكونوا مستعدين لبدء العمل بموجبه. لقد حان الوقت للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. فهذه المعاهد ستكون أداة حيوية لوقف إنتاج الأسلحة النووية الجديدة. كما حان الوقت لإنشاء هيئة فرعية تعرض لترح السلاح النووي. ويتمشى هذا مع خط سير معاهدة عدم الانتشار وضرورة تنفيذ خطوات نزع السلاح

النووي الـ ١٣. وحن الوقت أيضاً لتناول مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذه مسألة مهمة لأننا نرى مؤشرات مقلقة تدل على تزايد الاهتمام بتسليح الفضاء الخارجي.

ولا تزال الحكومة السويدية تأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التغلب على هذه العقبات في القريب العاجل. ولكن علينا جميعاً أن نبذل جهوداً خاصة للتغلب على حالة الجمود. وإني لأحثكم بقوة على تلمس كافة السبل لبدء الأعمال الموضوعية، وأدعو الدول المعنية كلها إلى التحلي بالمرونة قائلة اضطلعوا بدوركم كأعضاء في المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح! فنحن في حاجة إليكم، وفي حاجة إلى التقدم.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر السيدة وزيرة خارجية السويد على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها للرئاسة. أرى السيد سفير ميانمار يطلب الكلمة. لكم الكلمة يا سعادة السفير.

السيد ميا ثان (ميانمار): السيد الرئيس، إنه ليشرفنا أن تكون بيننا السيدة آنا ليند، وزيرة خارجية السويد التي أدلت الآن ببيان مهم وموضوعي جداً بشأن قضايا نزع السلاح. ولقد استمعنا إلى بيانها بكثير من الاهتمام، وأحطنا علماً بمحتوياته على النحو الواجب. كما أننا تابعنا باهتمام بالغ البيانات المهمة التي أدلى بها زملاؤنا في الجلسة العامة التي عقدت هذا الصباح.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن تقدير وفدي العميق للطريقة الفعالة التي تديرون بها إجراءات مؤتمر نزع السلاح. ونتعهد بتعاوننا الكامل معكم فيما تبذلونه من جهود للمضي قدماً في أعمال المؤتمر.

السيد الرئيس، أود أن أوجه من خلالكم إلى الوزيرة فائزة أبو النجا، تحياتي الحارة وأفضل تمنياتي بالنجاح الباهر في مساعيها المقبلة. فقد كانت صديقتنا المقربة. وقامت بإسهامات متميزة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإننا لنفتقدها كلنا في هذا المحفل. ثم إن عدداً من زملائنا الآخرين قد تركنا أيضاً منذ دورة المؤتمر لعام ٢٠٠١ التي عقدت في العام الماضي. فأقدم إليهم جميعاً أطيب تمنياتي.

وأود أن أرحب بالوافدين الجدد، وهم: سفير البرازيل لويس فيليبي دي ساشاس كوريا، وسفير إيران محمد رضا البرزعي، وسفير المغرب عمر الهلالي، وسفير نيوزيلندا تيم كولي، وسفير الاتحاد الروسي ليونيد سكوتنيكوف، وسفير إسبانيا كارلوس ميراندا، وسفير المملكة المتحدة دافيد براوتشر، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية إريك م. جافيتس. وبعضهم من أصدقائنا المقربين القدامى؛ وبعضهم أصدقاء جدد. ونتطلع إلى التعاون الوثيق معهم جميعاً، ونتمنى لهم فترة عمل مثمرة في جنيف.

السيد الرئيس، سأؤجل بياني العام إلى فرصة أخرى أنسب. وإنما أود هذا الصباح أن أقدم بضعة تعليقات واقتراحات موجزة.

يود وفدي أن ينضم تماماً إلى بيان مجموعة الـ ٢١ الذي ألقاه منسق المجموعة، سفير كولومبيا كاميلو ريبس رودريغيس في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وثمة اهتمام كبير، وكذلك رغبة قوية، لدى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في الحفاظ على مصداقية هذا المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وفي التغلب على الشلل الحالي الذي أصاب أعمال المؤتمر، وبدء أعماله الموضوعية في أقرب فرصة ممكنة. ولذلك، فإننا نؤيدكم بالكامل، يا سيادة الرئيس، فيما تبذلونه من جهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، من خلال عقد المشاورات المكثفة لبدء الأعمال الموضوعية في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تستمر هذه المشاورات المكثفة بشأن برنامج العمل بزخم دائم لحين تغلبنا على المأزق الراهن، بغية إحراز تقدم في القضايا الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح.

وأثناء ذلك، وفي غياب توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، سنكون قد أحسنا صنعاً لو أننا تقصينا سبلاً أخرى تمكن المؤتمر من القيام بأعمال مفيدة بشأن قضايا أخرى بإمكانها تيسير أعماله الموضوعية والإسهام فيها. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر الآن أن ينظر في تعيين ثلاثة منسقين خاصين، على النحو التالي: منسق خاص معني بتحسين أداء المؤتمر وفعاليتها، ومنسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر، ومنسق خاص معني باستعراض جدول الأعمال، ليضطلع كل منهم بمهامه أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٢، ويقدم تقاريراً عن أعماله إلى المؤتمر.

ولقد سعدت حين علمت أنكم بدأت من تلقاء أنفسكم عقد مشاورات لتعيين المنسقين الخاصين الثلاثة. وهذه خطوة جاءت في حينها، حيث إننا بلغنا الأسبوع الثالث من دورة عام ٢٠٠٢. ونؤيدكم تماماً في هذا الشأن.

وقد عين مؤتمر نزع السلاح، في العام الماضي، ثلاثة منسقين خاصين بشأن هذه المواضيع نفسها، واضطلع المنسقون الخاصون بأعمال مفيدة، وقدم كل منهم تقريراً إلى المؤتمر في دورته لعام ٢٠٠١. وينبغي أن نستمر في هذه الممارسة المفيدة في دورة عام ٢٠٠٢ أيضاً. وقد سبق لزميلي العزيز كريس ويسدال، في الجلسة العامة التي عقدت هذا الصباح، أن أعرب عن تأييده لتعيين المنسقين الخاصين الثلاثة. وأنا على يقين من أن التوافق في الآراء في سبيله إلى التكون بشأن تعيين المنسقين الخاصين الثلاثة.

ونود أيضاً أن نعلن تأييدنا للمساعي الرامية إلى إيجاد سبل الاستفادة من أحكام الفقرة ٥ (د) من الوثيقة CD/1036 لتعيين منسق خاص أو منسقين خاصين لمتابعة البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر السيد السفير على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. وبطبيعة الحال، سوف أنقل تمنياتكم الطيبة للسيدة وزيرة الدولة للشؤون الخارجية بمصر. طلب الكلمة السيد سفير العراق. لكم الكلمة يا سعادة السفير.

السفير النعمة (العراق) (الكلمة بالعربية): بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، أود أولاً أن أرحب بالسيدة وزيرة خارجية السويد لتحملها عناء المحي إلى مؤتمرنا هذا وإلقائها هذا الخطاب الشامل الذي استمعنا إليه باهتمام بالغ. لقد تناول خطاب السيدة الوزيرة قضايا أساسية ومهمة، وتضمن أفكاراً تستحق الاهتمام والدراسة، ونحن واثقون من أن المؤتمر سيوليها العناية المناسبة.

أردت في هذه المداخلة أن أقدم توضيحاً للسيدة الوزيرة وليس رداً على ما ورد في خطابها بقدر تعلّق الأمر بإشارتها إلى بلدي العراق. تضمنت إشارتها تقييماً مفاده أن العراق لم يف بالتزاماته في مجال تدمير أسلحة الدمار الشامل وإزالتها وإبطال مفعولها. وللأسف، هذا التقييم لم يستند كما يبدو إلى تمحيص دقيق للحقائق المتصلة بالموضوع، ولم يعتمد على تقييم مستقل يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة حوله. فالجانب العراقي، أثناء الحوار مع الأمين العام، في شباط/فبراير الماضي قدم وجهة نظره مكتوبة حول وفاء العراق بجميع التزاماته بموجب الفرع جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الخاص بتدمير أسلحة الدمار الشامل وإزالتها وإبطال مفعولها. وكنا نتمنى لو أن الخارجية السويدية أو الجهة المعنية فيها أن تكون قد درست هذه الوثيقة لتطلع على وجهة نظر العراق في هذا الجانب. إن العراق يعتقد أنه أنجز التزاماته بموجب هذا الفرع وكنا نأمل في أن يتخذ مجلس الأمن موقفاً موضوعياً لإجراء تقييم موضوعي لهذه الالتزامات. ولكن بسبب مواقف الدول المنتفذة في المجلس لم يتمكن المجلس من إجراء هذا التقييم، ومُنع في حالات عديدة من القيام بمثل هذه العملية لأن هذه الدول المنتفذة تريد استمرار الحصار. وأي تقييم موضوعي لإكمال العراق لالتزاماته في مجال نزع السلاح يعني رفع الحصار، وهذا ما لا تريده. هذا ما أردت قوله وأرحب مرة أخرى بالسيدة الوزيرة، وشكراً سيدي الرئيس.

السيد كاستيلو (كوبا) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في ترحيبهم بمعالي وزيرة خارجية السويد التي أدلت ببيان واسع النطاق وشامل، وأعربت عن شواغل مشروعنة نشاركتها فيها تماماً. وسمحوا لي أن أكرر أننا نتشارك جميعاً كل الشواغل التي أعربت عنها.

السيد الرئيس، إن بلدي شديد التمسك بمبادئه، وقد اتخذ موقفاً بناءً بشأن كافة الصكوك الدولية لترع السلاح. ونحن، كدولة نامية، نحتاج إلى السلام. فالحرب، لبلد كبلدي، ليست صفقة تجارية راجحة.

السيد الرئيس، أرجو أن تتأكدوا من أنه حين يكون لتعدد الأطراف الغلبة على المخططات الانفرادية، وحين يقوم المجتمع الدولي بكامله، بدون استثناء وبدون تمييز وعلى أساس من التكافؤ، باتخاذ خطوات حقيقية

على سبيل نزع السلاح العام الكامل، وحين تختفي التهديدات التي تتعرض لها سيادتنا وسلامة أراضينا، حينئذ يمكنكم أن تطمئنوا، يا سيادة الرئيس، ويا معالي وزيرة الخارجية، إلى أن كوبا لن تتردد في مساندة كافة المبادرات التي أشترتم إليها. وشكراً لكم.

الرئيس (الكلمة بالعربية): هل يود أي وفد آخر أن يطلب الكلمة في هذه المرحلة. السيد سفير الصين الموقر، تفضلوا لكم الكلمة.

السيد هُوَ (الصين) (الكلمة بالصينية): لقد استمعت باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدلت به الآن وزارة خارجية السويد الموقرة. وفي حين أي أتفق تماماً مع العديد من النقاط التي أثارها، إلا أنني وددت لو أن عدداً ضئيلاً منها كان مختلفاً. ولكن عليّ أن أوجه الانتباه هنا إلى آخر جزء من بيانها الذي أشارت فيه إلى برنامج الأسلحة النووية الصيني. ففيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية، كانت الصين تتحلى دائماً بأقصى درجات التقيد. وستظل قوتنا النووية الآن وفي المستقبل على السواء في حدود المستوى الأدنى اللازم لحفظ أمننا القومي وسيادتنا الوطنية. ولذا، فلا أساس من الصحة لما ادعته وزيرة خارجية السويد الموقرة. ولا يمكن لوفدي أن يقبل ذلك البيان.

السيد ري ثاي غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أود أن أنضم إلى الممثلين الآخرين في الترحيب بالبيان الذي أدلت به وزيرة خارجية السويد، كما أود، كغيري من الممثلين الآخرين، أن أقول إن معظم ما جاء في الخطاب الذي ألقته الوزيرة صحيح، ونحن نقدر ذلك الإسهام.

واختصاراً لوقت، أود أن أقدم تعليقاً سريعاً جداً عن ملاحظاتها على بلدي. فقد قالت إن مشروع منظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية مهدد بالتأخر بسبب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا سوء فهم تام وسوء تفسير، لأن أماننا خطوات معينة تتبعها بموجب الاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحينما يبلغ مشروع منظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية مرحلة معينة، فهنا يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفي بالتزام آخر. وهذا مقرر في الاتفاق. والمشكلة هي أنه رغم وفاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها بموجب الاتفاق، تعتمد منظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية تأخير مشروعها، وهذا هو السبب في عدم تمكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من اتخاذ الخطوة التالية. هذه هي العقبة الرئيسية. وهذه هي القضية التي يتعين تسويتها.

وتعرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تقديرها للسياسة السلمية التي تتبعها السويد، واحترامها لهذه السياسة. ولسنا ضد أي جانب من الجوانب المتصلة بالسياسية العامة لمؤتمر نزع السلاح. ونحن نحترم سياسة السويد كبلد محب للسلام. ولكن هذا البيان يستند، على ما أعتقد، إلى معلومات خاطئة، وإلى معلومات مستمدة من الجانب الآخر ضد مصلحة بلدي.

الرئيس (الكلمة بالعربية): لا أرى أي وفد يطلب الكلمة. ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥
